

بلاغ

عقدت لجنة الشؤون النقابية المنبثقة عن المكتب الإقليمي بمولاي رشيد يومه الخميس 27 أبريل 2017 لقاء تواصليا دام زهاء أربع ساعات مع السيدة المديرية الإقليمية للوزارة بحضور رئيس مصلحة الموارد البشرية، خصص جدول أعماله للتداول في كل القضايا التعليمية والتربوية والإدارية التي توصلت بها اللجنة من الفرعين المحليين (مولاي رشيد وسيدي عثمان) ومن منخرطي الجامعة على الصعيد الإقليمي.

افتتح اللقاء بكلمة ترحيبية للسيدة المديرية الإقليمية، أعقبها عرض العناصر الأساسية لبرنامج العمل الذي انخرطت فيه المديرية الإقليمية بمولاي رشيد (مشروع التاطير والتوجيه - مشروع تنزيل المنهاج المنقح- تعميم البكالوريا الدولية على صعيد مؤسسات المديرية ابتداء من السنة الدراسية القادمة- الأشغال الكبرى بمدرسة للامليكة وإعدادية القاضي عياض.. كما بسطت بعض نتائج الدراسة الإقليمية الشاملة حول نتائج الأسدوس الأول لتلاميذ الأولى والثالثة إعدادي والجذوع المشتركة...).

وفي إطار التعاطي الجدي مع قضايا المدرسة العمومية وانتظارات الشغيلة التعليمية وملفات منخرطي الجامعة، طرح الوفد النقابي مجموعة من القضايا الكبرى ومنها:

- وضعية الخريطة التربوية النظرية الحالية والمتوقعة على الصعيد الإقليمي قبيل إجراء الحركات الانتقالية: انطلق إعدادها منذ نونبر المنصرم، وأغلقت الخريطة النظرية الأولية شهر أبريل الجاري، وينتظر أن تشهد بنية السنة المقبلة خصاصا مرتقبا في حدود 500 أستاذ بمختلف الأسلاك التعليمية.

- وضعية الأساتذة المتعاقدين: شدد أعضاء المكتب الإقليمي على الحاجة الماسة لمواكبتهم وتأطيرهم بشكل مستمر، وفي هذا الصدد تم اقتراح تنظيم دورات تكوينية لهم في إطار تشاركي مع المديرية الإقليمية؛

- البنية التحتية وفضاء التمدريس وتوسيع العرض التربوي: أفادت المديرية الإقليمية الجامعة بافتتاح ثلاث مدارس عمومية جديدة (منها مدرسة الأخوة الابتدائية انطلاقا من الموسم الدراسي المقبل) والاستمرار في إزالة البناء المفكك وإحداث ثانويات تأهيلية جديدة وخلق مركز إقليمي للفتح الفني، والانخراط في تدابير تجميل وتهينة الفضاء الداخلي للمؤسسات التعليمية، وفيما يتعلق بسور مدرسة عبد الرحمن لمخنت (المهدم جزنيا) فقد تم طلب ميزانية استعجالية من الأكاديمية الجهوية قصد إصلاحه.

- المصالح الشاغرة بالمديرية: سيفتح فيها التباري لاحقا، وتهم رؤساء كل من مصلحة الامتحانات ومصلحة الاتصال والشراكة ومصلحة البناءات والتجهيز.

- التموين المكتبي للمؤسسات التعليمية: أكدت المديرية الإقليمية توفر المديرية على الفائض في اللوازم المكتبية، أما توفير العتاد المعلوماتي لثانوية موسى بن نصير التأهيلية فله صلة بالأكاديمية الجهوية.

- امتحانات الكفاءة التربوية: صرحت المديرية الإقليمية بانطلاقها في بعض المواد واستمرارها طيلة شهر ماي، وإن اقتضى الحال قبل متم دجنبر، وستشمل جميع التخصصات بما فيها الأمازيغية.

- طلبات الاحتفاظ بالمنصب للأساتذة المكلفين في إطار الفائض: قبلها غير ممكن في ظل غياب سند قانوني يتيح ذلك، وهذه المناصب تظل مفتوحة للتباري في إطار الحركات الانتقالية.

- الأستاذ المصاحب: الأساتذة الذين تم انتقاؤهم ملزمون بجدول حصصهم العادي والتباري حول المصاحبة يتجدد سنويا، وسيتم التدقيق في حالة الأستاذ الذي رفض ترشيحه رغم تصريحه باستيفائه للشروط المطلوبة.

كما تم التداول في ملفات مختلفة تهم بالأساس ملف الانتقال الخاص بإطار ملحق تربوي وبعض زوجات أطر الإدارة التربوية، وتكوينات (MOS)، وتعويضات الساعات الإضافية برسم السنة المنصرمة، وتفعيل الرفوف الخاصة بالهيئات النقابية الأكثر تمثيلية لتقاسم المراسلات والمذكرات الإقليمية... الخ.

والمكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم (FNE) بمولاي رشيد إذ يبلغ نساء ورجال التعليم بمضمون ما تم تداوله في هذا الاجتماع، فإنه يسجل الروح الإيجابية والنقاش الرزين الذي خيم على أجواء اللقاء ككل، وحرص المديرية الإقليمية على بلورة المقاربة التشاركية والالتزام بأجراء مقترحات الجامعة المتوافق بشأنها، ويهيب بالشغيلة التعليمية الالتفاف حول نقاباتهم المستقلة الوحودية صونا لمكتسباتهم ودفاعا عن حقوقهم.